الشخصية وغيرها (٤٠٠ عاملة). وقد كان عدد العاملات في تلك السنة؛ يعادل ما نسبته ١٠,٤٪ من مجموع العاملين الفلسطينيين في اسرائيل ممن هم في سن فوق ١٤ سنة...(٣٠).

ويمكن القول ان هذه الزيادة الملحوظة في عدد العاملات كانت استمراراً لتواصل الارتفاع في العدد نتيجة للتشجيع المتوالي من قبل السلطات للمرأة العربية للانخراط في آلية العمل اليومي الاسرائيلية وابعادها عن مهمة القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال.

وتقول آمال صامد في مقالة بمجلة **دراسات فلسطينية**: «المرأة الفلسطينية تصبح بروليتاريا» انه، منذ عام ١٩٦٧، تصاعدت عملية تحويل النساء إلى بروليتاريا. ومن الجدير بالملاحظة ان هناك اعداداً كبيرة من النساء تخلت عن القيام بالأعمال المنزلية والزراعية، والتحقت بالقوة العاملة الاسرائيلية غير المنظمة... وان تشجيع السلطات الاسرائيلية للنساء العربيات على العمل والمشاركة في كسب الأجور يهدف إلى تخفيض معدلات الاخصاب، عن طريق رفع سن الزواج، وتخفيض الوقت المعطى للعناية بالطفل...(٣١).

ان حقائق الواقع النظرية تشير إلى ذلك تماماً، لكن معطياتها، في التطبيق العملي، تشير إلى العكس، فرغم ازدياد نسبة عدد العاملات الفلسطينيات، فان معدلات الاخصاب حافظت على منسوبها المطرد، كما ان نسبة اعمار الزواج بقيت هي الأخرى مبكرة، الأمر الذي تشير إليه التتابعية في اضطراد نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان المرأة اليهودية هي الأخرى تعيش تحت كوابيس الاستغلال الطبقي في العمل اليومي ولمدة ثمانية ساعات عمل متواصلة. وبسبب من الفارق بين تركيبتها السوسيولوجية والمجتمعية عموماً، فان معدل اهتمامها بما يسمح به وقتها، بعد العمل، للأمومة والعمل المنزلي سيكون أقل بكثير من ذلك الممكن لدى المرأة الفلسطينية. ولهذا، فان نسبة معدلات الاخصاب في الوسط الفلسطيني في اسرائيل، ستظل محافظة على تفوقها على نسبة معدلات الاخصاب عند اليهود، وستظل نسبة التوازن الديمغرافي في اسرائيل مختلفة، في آفاق تطورها، لصالح الفلسطينيين، وليس لصالح اليهود. وهذا الأمر يعيه أرباب الحكم في اسرائيل أكثر من غيرهم.

إن نظرة عامة، ومسطحة، ومن منطلق يعدّ المجتمع الاسرائيلي مثل كل المجتمعات الأخرى، تشير إلى ان هناك انفجاراً سكانياً هائلاً وخطيراً يعيشه الواقع العربي في اسرائيل في كل تجمعاته الصغيرة والكبيرة. ورغم تأكيدنا بأن ما يمكن ان يسمى بالانفجار السكاني، تعميماً، لا ينطبق على حقائق التطور الديمغرافي للفلسطينيين في اسرائيل، ولا يعكس أية مناح تخلفية كما أثبتنا، إلا انه، حتى لو كان كذلك، فان المسؤولية المباشرة لذلك تقع على عاتق السياسة العنصرية التي تمارسها اسرائيل ضد العرب.